اذا لم يحصل على التفويض

هل يقدم الملك على تجاوز منظمة التحرير ؟

حسين وعرفات .. الاردن يهدد بتجاوز المنظمة .

منذ عودة الملك حسين من واشنطن والعاصمة الاردنية تتحول شيئا فشيئا الى مركز الاهتمام العربي والدولي سياسياً واعلامياً حيث تشهد عمان هذه الايام حملة تحركات ونشاطات سياسية ، توجت مؤخراً بالجولة الخليجية للملك حسين واستكملت بزيارته للبحيكا واجتماعه هناك برئيس المجلس الوزاري الاوروبي غاستون ثورن .

المصادر المطلعة تشير الى ان هدف هذه التحركات هو ترجمة النتائج التي تمخضت عنها محادثات الحسين في واشنطن في وقت سابق من شهر كانون الاول الماضي .

وتؤكد هذه المصادر ان الملك حسين يسعى للحصول على دعم عربي رجعي يمكنه من الدخول الى حلبة المفاوضات مسلحاً بغطاء عربي ، وذلك للحيلولة دون ان يواجه مستقبلاً ، ما سبق للنظام المصري ان واجهه بعد الخطوات الانفرادية التي اقدم عليها في علاقته مع الكيان الصهيوني .

كذلك بدا واضحاً ان الملك حسين استهدف من وراء جولته الاوروبية ، حث المجموعة الاوروبية على تقديم كل الدعم الممكن لمبادرة الرئيس ريغان الشرق اوسطية ، وقد كشفت صحيفة « الدستور » الاردنية في مقالها الافتتاحي (٨٢/١/٢٩) ، حقيقة هذه النوايا الاردنية بقولها ان « المطلوب من الدول الاوروبية والحالة هذه ان تدعم جهود السلام المبذولة وان تترجم مساندتها لمبادرة ريغان الى خطوات عملية ملموسة وفي الوقت ذاته ممارسة الضغط على اسرائيل للتجاوب مع هذه الجهود من اجل ايجاد التسوية العادلة والشاملة في المنطقة » .

من ناحية ثانية بدا واضحاً بعد عودة الملك حسين من واشنطن ان احد أهم محاور التحرك الاردني في هذه المرحلة بالذات هي الحصول على التغطية الفلسطينية لتحركاته المقبلة اضافة للتغطية العربية والدولية ، فالملك حسين يدرك جيداً اهمية الوزن والثقل الذي تتمتع به منظمة التحرير الفلسطينية على مختلف الصعد الدولية والعربية والفلسطينية ، ويدرك جيداً كذلك ان تجاوز منظمة التحرير أمر ليس باليسير ، وقد يخلق في طريق تحركاته القادمة المزيد من العقبات والعراقيل التي قد يترتب عليها وضع حد نهائي للدور الاردني المنشود في التسوية السياسية .

من هنا كان واضحا سبب الاهتمام الاردني بالعلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا ما يفسر كذلك « الصحوة » المفاجئة للحرص الاردني المزعوم على الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية .

اسباب التهافت

المصادر السياسية المطلعة تشير في معرض تفسيرها للتحرك النشط والمكثف للدبلوماسية الاردنية ، الى ان الملك حسين يدرك ان الفرصة القائمة حالياً هي فرصته التاريخية للانقضاض على منظمة التحرير الفلسطينية وانتزاع حقها الشرعي في ان تمثل وحدها الشعب الفلسطيني .

وتضيف هذه المصادر ان العاهل الاردني ، يرى كذلك ان هذه هي الفرصة الملائمة للدخول في حلبة المفاوضات واستعادة بعض من دوره المفقود على صعيد المناطق الفلسطينية المحتلة لا سيما وان هذه « الاحلام » كانت تصطدم طوال السنوات الماضية بعقبة الرفض العربي والفلسطيني لاجراء اي محادثات مع العدو الصهيوني ، هذه العقبة التي يبدو ان الوضع العربي الرسمي يسير باتجاه التخلص منها بعد ان اعلنت في قمة فاس اسقاط الخيار العسكري والاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود داخل حدود آمنة !؟ .

ومن اجل ان يبرر النظام الاردني تحركاته المقبلة نراه — حسب هذه المصادر — يطلق حملة ابتزاز وتهويل واسعة النطاق ، والهدف منها وضع الثورة الفلسطينية خاصة وقوى المعارضة الوطنية العربية على وجه العموم ، امام الخيارات الصعبة فاما القبول بالخطوات الاردنية المحتملة وتقديم الدعم والغطاء لها ، واما ضياع كل الفرص امام حل سياسي للازمة ، وبالتالي وضع المنطقة امام احتمالات الحل العسكري الصهيوني في حين يقف العرب عاجزين اما احتمالات من هذا النوع ؟!.

وفي سياق حملة التهويل والابتزاز هذه ، تتوالى التصريحات والمواقف الاردنية التي تدعو منظمة التحرير للقبول بصيغة الوفد المشترك والعلاقة الكونفدرالية في اسرع وقت ممكن بل وقبل انتهاء شهر آذار المقبل .

وفي هذا السياق ايضاً ، يجري الحديث الاردني المضخم والمبالغ فيه حول مخاطر السياسة الاسيطانية للحكومة الصهيونية ويتم ابراد « الكلام الحق الذي يراد به الباطل » ، حيث تستند الحملة الدعائية الاردنية الى حقائق الاستيطان المخيفة فعلاً ، لتصل الى نتيجة مفادها ، اما ضياع الارض ، واما الدخول في حلبة التسوية .

ويستهدف الاردن من وراء ذلك ضرب عصفورين بحجر واحد ، فهو من جهة يضع العرب والفلسطينيين امام مخاطر مشروع شارون للضفة الشرقية ، وهو من جهة اخرى يمهد الطريق لانضمامه الى مركب المحادثات بدعوى حرصه على أمن وسلامة بلاده وليس فقط أمن وسلامة المناطق المحتلة وحقوق الشعب الفلسطيني .

لقد كشفت صحيفة « كريستيان ساينس مونيتور » هذه الحقائق في عددها في اواخر كانون الثاني الماضي بقولها « ان شعور الملك بضرورة الاسراع في بدء المفاوضات ينبع من خشيته على مستقبل الاردن ، بعد ان رأى تقاعس الدول العربية في نجدة لبنان ... وهناك عقيدة تكاد تكون راسخة ، ان فشل مساعي السلام في الشرق الاوسط سوف يؤدي الى مزيد من الانقلابات في عدة اقطار عربية » .

واضافت الصحيفة « ان الملك حسين يخشى في حالة انفصال الضفة الغربية نهائياً ان تتعرض الضفة الشرقية للخطر ، ... وان تقوم اسرائيل ، باثارة الدسائس داخل الاردن لاثارة فكرتها بان الاردن وطن للفلسطينيين » .

وحسب الصحيفة فان « الملك يعتقد انه حتى لو فشلت المفاوضات مع اسرائيل ، فان دور الاردن فيها وفي السعي من اجل السلام سوف يخلق رأياً عاماً دولياً مسانداً له ويمنع اسرائيل من شن هجوم عليه ، وسوف يمكنه من طلب الدعم الامريكي لحماية نفسه » .

من هنا تتضح حقيقة الاهداف التي يتوخاها الاردن من وراء حملة التهويل التي يطلقها عبر اجهزته الاعلامية المختلفة وهي كما يتضح تنطلق من وقائع يجري تضخيمها للوصول الى الهدف الرئيسي للسياسة الاردنية اليوم وهو : انتزاع التفويض الفلسطيني والدخول الى لعبة المحادثات التسووية القادمة حتى لو لم تكن هذه المحادثات مضمونة النتائج .

غني عن القول ان التحرك الاردني هذا يصطدم بعدد غير قليل من العراقيل التي تتهدده بالفشل والاحباط في حال عجز النظام عن تذليلها وتجاوزها .

ولعل العقبة الابرز في هذا المجال لا زالت تتمثل في رفض منظمة التحرير الفلسطينية لصيغة الوفد المشترك والعلاقة الكونفدرالية قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

هذه العقبة التي يترتب عليها تحجيم التأييد الرجعي العربي لخطوات النظام الاردني في المرحلة القادمة ، صحيح ان عرب امريكا الذين زارهم الملك حسين في جولته الاخيرة ابدوا كل تفهم للسياسة الاردنية ، لكن الصحيح ان هذا التفهم سيتضعضع في حال رفض منظمة التحرير الانخراط في صيغة الوفد المشترك والعلاقة الكونفدرالية .

لذلك بدا واضحاً ان الملك حسين يستعجل الموافقة الفلسطينية على مبادرته الكونفدرالية ، ليكون بمقدوره التوجه الى واشنطن في مطلع الشهر القادم حاملاً بيد الورقة الفلسطينية وباليد الاخرى الغطاء العربي .

فالتصريحات التي سربتها الدوائر الرسمية الاردنية لوكالة رويتر قبل عدة ايام والتي جاء فيها بان الاردن « قد يقرر تخطي منظمة التحرير الفلسطينية ويعقد صفقة مع اعيان الضفة الغربية للدخول في المفاوضات مع اسرائيل ، اذا لم تتحرك المنظمة بسرعة لابرام اتفاق في عمان » ، هذه التصريحات تأتي في سياق سياسة الاستعجال التي ينتهجها الاردن فيما يتعلق بانتزاع التفويض واللحاق بركب التسوية .

ويشير المراقبون الى خطورة هذه التصريحات كونها المرة الاولى التي يعلن فيها عن عزمه على تجاوز مقررات الرباط في حال عدم تعثر سير المحادث الاردنية الفلسطينية .

وتفيد المعلومات الاولية المتوفرة عن محادثات عمان الاخيرة ان العاهل الاردني حثّ الاخ عرفات على ضرورة انتزاع موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على صيغة الوفد المشترك والعلاقة الكونفدرالية مع الاردن .

وتضيف هذه المعلومات « ان الملك حسين ابدى قدراً من الاصرار على ضرورة الحصول على تفويض المجلس الوطني وليس تفويض من الاخ ابو عمار لكي يتسنى له التسلح بتفويض الشرعية الفلسطينية وليس بتفويض فريق فلسطيني دون آخر » .

وتؤكد هذه المعلومات ان التحرك المقبل للملك حسين ينتظر نتائج اجتماعات الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني ، حيث سينقرر في ضوئها ما اذا كانت مسيرة الحوار الاردني الفلسطيني ستتواصل ، ام سيقدم الملك حسين على تنفيذ تهديداته والبحث عن طرف فلسطيني آخر ، مستعد للقبول بصيغة الوفد المشترك وبالعلاقة الكونفدرالية مع الاردن .

وفي ضوء هذه المعلومات تبدو جلية صورة المخاطر المترتبة على التحرك الاردني في هذه الفترة . كما يبدو هاماً ان يقف المجلس الوطني الفلسطيني القادم امام موضوع العلاقة مع الاردن ، وان يتخذ القرارات التي من شأنها كبح جماح التحرك المشبوه للنظام الاردني والحفاظ على وحدانية التمثيل الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ورفضه كل صيغ التفويض او الانابة او المشاركة او الاصرار على حقوق شعبنا الوطنية وتحديداً حقه في دولة مستقلة بدون قيد او شرط .

عماد رحايمة

جزء من مخطط التهجير والقتل الجماعي للفلسطينيين في لبنان

تأتي جريمة تفجير مركز الابحاث الفلسطيني ، ومكتب الآخوة الليبي وقبلهما مكتب الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) وسط مدينة بيروت ، كجزء من مخطط العدو الصهيوني الأنعزالي الذي ينفذ عمليا ضد الوجود المدني الفلسطيني بشكل عام ، وضد المؤسسات الفلسطينية البحثية المتواجدة في بيروت الغربية بشكل خاص ، والذي يتركز الأن حول دفع الكادرات العلمية الفلسطينية للهجرة خارج لبنان ، وتدمير العقل البحثي الفلسطيني كجزء من المخطط الشامل للعدو . الذي نفذ جزء منه خلال سرقة محتويات المركز عندما دخلت قوات الغزو الصهيوني الى بيروت الغربية في ايلول الماضي .

يجري كل ذلك ، في ظل وجود قوات الجيش اللبناني والأمن العام والأمن الداخلي والقوات المتعددة الجنسيات ، التي تتحمل مسؤولية امن المناطق الغربية من بيروت ، وتحديدا المخيمات الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير في ضوء اتفاق انسحاب القوات الفلسطينية من بيروت . الا ان هذه القوات وبدلا من ان تكون معنية مباشرة بحماية المدنيين والمؤسسات الفلسطينية ، نجدها تمارس سياسة الاعتقال والترهيب ضدهم بدون اي مبرر الا انهم كانوا في صفوف المقاومة الفلسطينية ، ولا تعير امن المؤسسات المدنية الفلسطينية اي اهتمام كما يتركها فريسة سهلة لأجهزة المخابرات الصهيونية وعملاءها المتعاونين معها ، بالاضافة الى ممارسة سياسة منهجية تستهدف عملية تهجير قسم كبير من الفلسطينيين المتواجدين في لبنان الى خارجه ، استجابة لطروحات الجبهة اللبنانية ، القائلة بعدم مقدرة لبنان على تحمل اكثر من ٢٥٠ الف فلسطيني ، وصلوا لبنان عام ١٩٤٨ ، ليحافظ لبنان على توازنه الطائفي ، فوجود اكثر من ٢٥٠ الف فلسطيني يخل بالتوازن الطائفي في لبنان ، ويبدوا ان هذه الطروحات تلقى آذن صاغية من اجهزة السلطة اللبنانية ، وعلى اساس ذلك نجدها تمارس سياساتها القمعية ضد المدنيين الفلسطينيين ، حيث قامت بمنع سكان المخيمات من اعادة بناء بيوتهم المهدمة ، ووضعت العراقيل القانونية في وجه عمل الفلسطينيين ، وحددت لهم المجالات المسموح لهم العمل فيها ، وهي الاعمال الشاقة .

رجال « الموساد » يسرحون ويمرحون في بيروت

كل ذلك يجري ضد المدنيين الفلسطينيين ، وتحديدا في بيروت في الوقت الذي يترك فيه رجال المخابرات الصهيونية « الموساد » والأجهزة المرتبطة بها من كتائب وقوات سعد حداد ، يسرحون ويمرحون في بيروت ، يهددون امن المواطنين وحياتهم ، الأمر الذي يشير بأصبع الاتهام الى دور اجهزة السلطة اللبنانية وتاواطئها في تنفيذ المخطط الذي يستهدف التجمعات والمراكز والمؤسسات الفلسطينية المدنية للخصر .

ولم تتوقف حدود المؤامرة التي تستهدف الفلسطينيين في لبنان عند هذا الحد ، وانما امتدت لتشمل منطقة الجنوب اللبناني ، حيث يقيم عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين ، فقد ذكرت المعلومات ، التي نشرتها الصحف اللبنانية خلال الاسبوع الماضي ، واكدتها مصادر العدو الصهيوني انه تم اكتشاف ١٤ جثة لفلسطينيين وجدوا مقتولين في ظروف غامضة ، بالاضافة الى اكتشاف ، عدد كبير من المقابر الجماعية حول مداخل مدينة صيدا ، ويترافق ذلك مع حملة منظمة تقودها قوات « الجبهة اللبنانية » وقوات سعد حداد ، ضد الفلسطينيين في المنطقة وفي مدينة صيدا تحديدا . واجبار السكان الفلسطينيين الى التجمع في مخيم عين الحلوة . الذي لم يتبقى من بيوته البسيطة الا القليل ، بعد تدمير معظمه على يد القوات الصهيونية ، الامر الذي يشير الى احتمالات تنفيذ مجزرة جديدة في مخيم عين الحلوة على غرار ما نفذ في مخيمي صبرا وشاتيلا .

حلقات المخطط مترابطة

ان حلقات المخطط الذي يتنفذ في بيروت وفي جنوب لبنان ضد المدنيين الفلسطينيين ، وضد المؤسسات الفلسطينية ، يشير الى حجم الترابط القائم بين حلقات المؤامرة ، والادوار التي ينفذها كل طرف في هذه الخطة ، ضد الشعب الفلسطيني ، وهو ما يحتم على منظمة التحرير الفلسطينية ، التحرك على كافة الصعد والمستويات اللبنانية والعربية والدولية لتوضيح مخاطر ما يمكن ان ينتج عن الاستمرار في تنفيذ هذه السياسة المعادية تجاه المؤسسات الفلسطينية والمدنيين الفلسطينيين ، ومطالبة في الوقت نفسه لوضع السلطات اللبنانية بتحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها وحماية الفلسطينيين في لبنان ، والكشف عن مدبري جريمة مركز الآبحاث .

ان الثورة الفلسطينية ستجد نفسها معنية مباشرة بالرد المناسب على هذه الأعمال الأجرامية لتثبت للجميع ان يدّ الثورة الفلسطينية لا تزال قادرة على انزال العقاب بكل من يعرض امن شعبنا ومؤسساته العلنية للخطر .

ردود الفعل على الجريمة

لقد اثارت الجريمة ردود فعل قوية ، على كافة الصعد ، فقد اعلن الأخ ياسر عرفات في برقية بعث بها الى مدير المركز صبري جريس : « ان ما حدث ضد مركز الآبحاث ، إنما هو جريمة بشعة تضاف الى الجرائم التي يقوم بها الطغاة والمستعمرون الصهاينة ضد شعبنا وتراثه وثقافته وحضارته ، ولكن الرجال الرجال سيبقون صامدين امام هذه المجازر الجديدة بأرادة لا تكل وعزيمة لا تلين وايمان لا يتزعزع » .

واستنكر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين هذه الجريمة وقال في بيانه « ان هذه الجريمة البشعة انما تأتي لتؤكد النهج العدواني الأجرامي الذي رسمته القيادة العسكرية الصهيونية ، ومدى عدائه لكل ماهو تقدمي ذلك النهج الذي عبرت عنه هذه القيادة ، بغزوها للبنان ، وأقدامها على ارتكاب المجازر الدموية في كل المحاله وفي المخيمات الفلسطينية خاصة » .

هذا وقد اصدرت العديد من الهيئات والأحزاب الوطنية اللبنانية بيانات استنكار لهذه الجريمة النكراء .